إعادة التفكير في الاقتصاد

أنجوس دايتون[1]

أستاذ أيزنهاور للاقتصاد والشؤون الدولية، كلية برينستون للشؤون العامة والدولية وقسم الاقتصاد في جامعة برينستون

يمكن أن يكون التشكيك في وجهات نظر المرء مع تطور الظروف أمرا جيداً...

لقد حقق الاقتصاد الكثير؛ هناك مجموعات كبيرة من التفاهمات النظرية غير الواضحة في كثير من الأحيان والأدلة التجريبية الدقيقة والمقنعة في بعض الأحيان. المهنة تعرف وتفهم أشياء كثيرة. ومع ذلك، نحن اليوم في بعض الفوضى. لم نتوقع بشكل جماعي الأزمة المالية، والأسوأ من ذلك، ربما ساهمنا فيها من خلال الاعتقاد المفرط في الحماس بفعالية الأسواق، وخاصة الأسواق المالية التي فهمنا هيكلها وآثارها بشكل أقل مما كنا نظن. شهدت أحداث الاقتصاد الكلي الأخيرة، التي من المسلم به أنها غير عادية، مشاجرة بين الخبراء الذين تتمثل نقطة اتفاقهم الرئيسية في عدم صحة الآخرين. من المعروف أن الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد يستنكرون عمل بعضهم البعض في الاحتفالات في ستوكهولم، مما أثار ذعر هؤلاء الحائزين على جائزة نوبل في العلوم الذين يعتقدون أن الجوائز تمنح لتصحيح الأمور.

مثل العديد من الآخرين، وجدت نفسي مؤخرا أغير رأيي، وهي عملية غير مؤسفة لشخص كان اقتصاديا ممارسا لأكثر من نصف قرن. سأتعالى عن بعض المواضيع الموضوعية، لكنني أبدأ ببعض الإخفاقات العامة. لا أدرج مزاعم الفساد التي أصبحت شائعة في بعض المناقشات. ومع ذلك، فإن الاقتصاديين، الذين ازدهروا بقوة على مدى نصف القرن الماضي، قد يتهمون إلى حد ما بأن لديهم مصلحة راسخة في الرأسمالية كما تعمل حاليا. يجب أن أقول أيضا إنني أكتب عن التيار الرئيس (ربما غامضا)، وأن هناك العديد من الاقتصاديين غير الرئيسين.

---

1 RETHINKING MY ECONOMICS, ANGUS DEATON, MARCH 2024, IMF, F&D Finance & Development, Link

أنجوس ديتون، أستاذ أيزنهاور للاقتصاد والشؤون الدولية، كلية برينستون للشؤون العامة والدولية وقسم الاقتصاد في جامعة برينستون. حصل على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية لعام 2015.

- **القوة**: يمكن أن يصرفنا تركيزنا على فضائل الأسواق الحرة والتنافسية والتغيير التقني الخارجي عن أهمية القوة في تحديد الأسعار والأجور، وفي اختيار اتجاه التغيير التقني، وفي التأثير على السياسة لتغيير قواعد اللعبة. بدون تحليل للسلطة، من الصعب فهم عدم المساواة أو الكثير غير ذلك في الرأسمالية الحديثة.
- **الفلسفة والأخلاق**: على النقيض من الاقتصاديين من آدم سميث وكارل ماركس من خلال جون ماينارد كينز وفريدريش هايك وحتى ميلتون فريدمان، توقفنا إلى حد كبير عن التفكير في الأخلاق وما يشكل رفاهية الإنسان. نحن تكنوقراط نركز على الكفاءة. نحصل على القليل من التدريب حول نهايات الاقتصاد، على معنى الرفاه – لقد اختفت اقتصاديات الرفاهية منذ فترة طويلة من المناهج الدراسية – أو على ما يقوله الفلاسفة عن المساواة. عند الضغط علينا، عادة ما نعود إلى النفعية القائمة على الدخل. غالبا ما نساوي الرفاهية بالمال أو الاستهلاك، ونفتقد الكثير مما يهم الناس. في التفكير الاقتصادي الحالي، الأفراد أكثر أهمية بكثير من العلاقات بين الناس في الأسر أو في المجتمعات.
- **الكفاءة مهمة**، لكننا نقدرها على الأطراف الأخرى. يشترك الكثيرون في تعريف ليونيل روبنز للاقتصاد على أنه تخصيص الموارد الشحيحة بين الغايات المتنافسة أو في النسخة الأقوى التي تقول إن الاقتصاديين يجب أن يركزوا على الكفاءة وترك الإنصاف للآخرين، للسياسيين أو الإداريين. لكن الآخرين يفشلون بانتظام في تحقيق ذلك، بحيث عندما تأتي الكفاءة مع إعادة التوزيع التصاعدي – في كثير من الأحيان وإن لم يكن حتما – تصبح توصياتنا أكثر من مجرد ترخيص للنهب. كتب كينز أن مشكلة الاقتصاد هي التوفيق بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحرية الفردية. نحن جيدون في البداية، والخط التحرري في الاقتصاد يدفع باستمرار الأخير، ولكن العدالة الاجتماعية يمكن أن تكون فكرة لاحقة. بعد أن اشترى الاقتصاديون على اليسار احترام مدرسة شيكاغو للأسواق – "نحن جميعا فريدمانيون الآن" – أصبحت العدالة الاجتماعية تابعة للأسواق، وتم إلغاء الاهتمام بالتوزيع من خلال الاهتمام بالمتوسط، وغالبا ما يوصف بشكل لا معنى له بأنه "المصلحة الوطنية".

- **الأساليب التجريبية**: كانت ثورة المصداقية في الاقتصاد القياسي رد فعل مفهوم لتحديد الآليات السببية عن طريق التأكيد، وغالبا ما تكون مثيرة للجدل وأحيانا لا تصدق. لكن الطرق المعتمدة حاليا، أو التجارب العشوائية، أو الاختلافات، أو تصاميم الانحدار، لها تأثير على تركيز الانتباه على الآثار المحلية، وبعيدا عن الآليات التي يحتمل أن تكون مهمة ولكنها بطيئة المفعول تعمل مع تأخيرات طويلة ومتغيرة. غالبا ما يقوم المؤرخون، الذين يفهمون الطوارئ والسببية المتعددة والمتعددة الاتجاهات، بعمل أفضل من الاقتصاديين في تحديد الآليات الهامة المعقولة والمثيرة للاهتمام والتي تستحق التفكير فيها، حتى لو لم تستوف المعايير الاستدلالية للاقتصاد التطبيقي المعاصر.
- **التواضع**: غالبا ما نكون متأكدين جدا من أننا على حق. الاقتصاد لديه أدوات قوية يمكن أن توفر إجابات واضحة، ولكنها تتطلب افتراضات غير صالحة في جميع الظروف. سيكون من الجيد أن ندرك أن هناك دائما حسابات متنافسة تقريبا وأن تتعلم كيفية الاختيار بينها.

أفكار ثانية

مثل معظم أفراد المجموعة العمرية، لطالما اعتبرت النقابات مصدر إزعاج يتدخل في الكفاءة الاقتصادية (وغالبا الشخصية) ورحبت بزوالها البطيء. ولكن الشركات الكبيرة اليوم لديها الكثير من السلطة على ظروف العمل والأجور والقرارات في واشنطن، حيث لا يكون للنقابات حاليا سوى القليل من الرأي مقارنة بجماعات الضغط في الشركات. كانت النقابات ذات مرة ترفع الأجور للأعضاء وغير الأعضاء، وكانت جزءا مهما من رأس المال الاجتماعي في العديد من الأماكن، وجلبت السلطة السياسية للعاملين في مكان العمل وفي الحكومات المحلية وحكومات الولايات والحكومات الفيدرالية. يساهم انخفاضهم في انخفاض حصة الأجور، واتساع الفجوة بين المديرين التنفيذيين والعمال، وتدمير المجتمع، وارتفاع الشعبوية. جادل دارون أسيموغلو وسيمون جونسون مؤخرا بأن اتجاه التغيير التقني يعتمد دائما على من لديه القدرة على اتخاذ القرار؛ يجب أن تكون النقابات على طاولة لاتخاذ قرارات بشأن الذكاء الاصطناعي. لم يعد حماس الاقتصاديين للتغيير التقني كأداة للإثراء العالمي يمكن الاستمرار به (إذا كان كذلك على الإطلاق).

عندما تأتي الكفاءة مع إعادة توزيع الثروة التصاعدية، فإن توصياتنا غالبا ما تصبح أكثر من مجرد ترخيص للنهب X

أنا أكثر تشككا في فوائد التجارة الحرة للعمال الأمريكيين، بل إنني متشكك في الادعاء، الذي قدمته أنا وآخرون في الماضي، بأن العولمة كانت مسؤولة عن الانخفاض الكبير في الفقر العالمي على مدى السنوات الثلاثين الماضية. كما أنني لم أعد أدافع عن فكرة أن الضرر الذي لحق بالأمريكيين العاملين بسبب العولمة كان ثمنا معقولا يجب دفعه للحد من الفقر العالمي لأن العمال في أمريكا أفضل حالا بكثير من الفقراء في العالم. أعتقد أن الحد من الفقر في الهند لا علاقة له بالتجارة العالمية. وكان من الممكن أن يحدث الحد من الفقر في الصين مع ضرر أقل للعمال في البلدان الغنية إذا تسببت السياسات الصينية في توفير أقل من دخلها القومي، مما سمح باستيعاب المزيد من نمو التصنيع في الداخل. كما أنني قد فكرت بجدية في أحكامي الأخلاقية بشأن المفاضلات بين العمال المنزليين والأجانب. من المؤكد أن علينا واجب مساعدة أولئك الذين يعانون من ضائقة، ولكن لدينا التزامات إضافية تجاه مواطنينا لا نملكها تجاه الآخرين.

اعتدت أن أؤيد الإجماع القريب بين الاقتصاديين على أن الهجرة إلى الولايات المتحدة كانت شيئا جيدا، مع فوائد كبيرة للمهاجرين وتكلفة قليلة أو معدومة للعمال المحليين ذوي المهارات المنخفضة. لم أعد أعتقد ذلك. معتقدات الاقتصاديين ليست بالإجماع على هذا ولكنها تتشكل من خلال تصميمات الاقتصاد القياسي التي قد تكون ذات مصداقية ولكنها غالبا ما تستند إلى نتائج قصيرة الأجل. يحكي التحليل طويل الأجل على مدى القرن ونصف القرن الماضي قصة مختلفة. كان عدم المساواة مرتفعا عندما كانت أمريكا مفتوحة، وكان أقل بكثير عندما تم إغلاق الحدود، وارتفع مرة أخرى بعد هارت سيلر (قانون الهجرة والجنسية لعام ١٩٦٥) حيث عاد جزء من الأشخاص المولودين في الخارج إلى مستوياته في العصر الذهبي. كما قيل بشكل معقول إن الهجرة الكبرى لملايين الأمريكيين الأفارقة من المناطق الريفية الجنوبية إلى المصانع في الشمال لم تكن لتحدث لو تمكن أصحاب المصانع من توظيف المهاجرين الأوروبيين الذين يفضلونهم.

يمكن للاقتصاديين الاستفادة من زيادة المشاركة في أفكار الفلاسفة والمؤرخين وعلماء الاجتماع، تماما كما فعل آدم سميث ذات مرة. من المرجح أن يستفيد الفلاسفة والمؤرخون وعلماء الاجتماع أيضا.